وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار – كلية الآداب

قسم الجغرافية

المحاضرة الحادية عشر

التنمية الاقليمية في الهند

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية

المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021

مدرس المادة / دكتور قيصر عبدالله احمد

3-5-3- التنمية الاقليمية في الهند

تعود الجهود الاولى لسياسة التنمية الاقليمية في الهند الى الخمسينات من القرن الماضي عندما تزايد الشعور بأهمية التنمية الاقليمية لمعالجة المشاكل الناجمة عن التباين المكاني في مستويات التنمية بين ولاياه ومناطق شبه القارة الهندية .وفي تلك الفترة ظهرت اتجاهات تدعو الى ضرورة اعداد خطط تنموية للمناطق التي تعاني من مشاكل معينة . اضافة ال ضرورة اجراء دراسات ومسدوحات تهدف ال قياس مستوى الاختلافات الاقليمية وتحليل مشاكل التنمية الاقليمية للخروج ببعض المؤشرات حول الاتجاهات المثلى للتنمية في كل ولاية وبالاعتماد على الامكانيات المحلية المتوفرة . وكان من ابرز المشاكل التنموية التي عانت منها الهند والتي ادت الى تزايد الشعور بضرورة اعتماد سياسات اقليمية لمعالجتها هي :-

1- تركز المشاريع الصناعية الكبيرة في المراكز الحضرية الكبرى مع انتشار بعض المشاريع الصناعية الصغيرة في مواقع غير مخططة يقابلها ضيق فرص العمل في المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة .

2- انتشار الفقر في المناطق الريفية بسبب سوء استثمار الارض الزراعية .

3- تزايد معدلات الهجرة الى المناطق الحضرية .

4- قصور شبكة النقل والمواصلات في ربط اجزاء القارة الهندية مما عمق حدة التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . واراء هذه الاوضاع باشرت الحكومة الهندية وفي محاولة لتنمية البلاد ولتخفيف حدة التفاوت بين الاقاليم بتشكيل لجنة التخطيط عام 1950 ومن ثم تبعها عام 1956 انشاء قسم التخطيط الاقليمي تابع لنفس اللجنة اضافة الى انشاء وحدات تخطيطية في مراكز الولايات الهندية مهمتها التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المختلفة عند اعداد خطة التنمية الاقليمية ... عموماً اعتمدت التنمية الاقليمية في شبة القارة الهندية على

سياسات واساليب متنوعة لتحقيق اهدافها اختلفت وتباينت حسب الفترات الزمنية وفيما يلي ايجاز لتلك السياسات والاساليب :-

1- خلق الظروف الصناعية المشجعة في المناطق المتخلفة اعتمدت هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الاولى (1951- 1956) ولغرض توسيع وتطوير الصناعات الريفية الاولية في المناطق المختلفة من اجل توفير فرص عمل لتقليص معدلات البطالة في تلك المناطق باشرت الدولة برفع مستوى قدرت تلك المناطق على تقديم مستوى الوفورات الاقتصادية قادرة على تطوير الصناعات الريفية الاولية القائمة وعلى جذب استثمارات صناعية جديده وذلك من خلال تطوير خدمات البنى الارتكازية بدءً بطرق النقل الى خدمات الماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية .

2- سياسة تحديد الموقع الصناعي

في خطة الخمسية الثانية (956-1961) تم اعتماد سياسة السيطرة على انشاء المشاريع الصناعية في المدن الكبير واقاليمها من خلال تقييد منح اجازات تأسيس المشاريع الصناعية فيها وبما يؤمن توجيه المشاريع الصناعية الجديدة الى مناطق المتخلفة بهدف تنميتها .

3- سياسة نقل ونشر الصناعات

خلال خطه خمسيه الثالثة (1961 - 1966) تم اعتماد سياسة النقل ونشر الصناعات الكبيرة والصغيرة بين الاقاليم وعلى ضوء امكانياتها التنموية وبما يضمن تنميتها وتطويرها ومن خلال مجموعة من الوسائل والإجراءات التي اعتمدت في توجيه المشاريع الصناعية الخاصة مثل المساعدات المالية والقروض الصناعية والاعانات المالية والاعفاءات الضريبية فضلاً عن انشاء معاهد لتدريب العمال وتطوير مهاراتهم كما نشر الصناعات الحكومية ايضاً في تلك الاقاليم لا عطاء امال لا صحاب المشاريع الخاصة بتحقيق الوفورات الاقتصادية الخارجية والترابط الصناعي .

واستمر العمل بجميع سياسات التنمية الاقليمية انفة الذكر جنباً الى جنب في الخطط الخمسية اللاحقة والى الوقت الحاضر وبما يؤمن ادامة وتعزيز نشر المشاريع الصناعية في الاقاليم المختلفة وبما يؤمن تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة .